



قوائم المحتويات متاحة على ASJP المنصة الجزائرية للمجلات العلمية
الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية
الصفحة الرئيسية للمجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/552



الاشتراك ودوره في ترتيب مداخل القاموس

The Subscription and its Role in the Order of the Dictionary Entries

محمد شندول*

المعهد العالي للغات بتونس - جامعة قرطاج - تونس

ملخص

معلومات المقال

تاريخ المقال:

الإرسال: 2019/02/03

المراجعة: 2019/05/10

القبول: 2019/05/11

الكلمات المفتاحية:

الاشتراك

القاموس اللغوي

المدخل القاموسي

الدلالة

المفردات

بحث عالجا فيه قضية ترتيب المشترك في القاموس اللغوي العام باعتبار المشترك مدخلا قاموسيا يطرح قضية تعدد المعنى في الكلمة الواحدة. فانطلقنا من تحديد الدلالة الاصطلاحية لمصطلح "اشتراك" بهدف التمييز بين أنواعه التي منها الاشتراك اللفظي، والاشتراك الدلالي، والاشتراك السمي، ذلك أن المداخل المتعلقة بالاشتراك التي نجدها في القواميس اللغوية العامة تكشف عن عدم تمييز بين هذه الأنواع وتخضع لمنهج موروث خلفا عن سلف قائم على الوصف المتسم بالشمول وعدم النظامية في التعامل مع المداخل القاموسية التي تتعدد معانيها. فقدمنا وجهة نظر لتجاوز هذه الهبة أقمنها على تصور قواعد رياضية تولد المشترك توليدا آليا وتضع مداخله القاموسية بطريقة منظمة. وتبني القواعد التي اقترحناها على الأصول الحرفية للجذر وعلى دلالاته العامة الأصلية ومدى انتشار هذه الدلالة في ما يتولد من الجذوع. فكلما جسدت الدلالة العامة نقطة تقاطع بين الجذوع وسائر ما يتفرع عنه كان الاشتراك دلاليا، وحينها تنتظم المفردات على مستوى محور الاستبدال انتظاما عموديا في القاموس تبعا لتسلسل مقولي يحدده صاحب القاموس تكون به جميع المشتقات في علاقة ترابط عضوي. وإذا كان الجذوع أحادي الدلالة ولا يتقاطع إلا جزئيا مع جذوع أخرى لها أصول حرفية مماثلة دون أن تكون من نفس الأصل الاشتقاقي أو من نفس الانتماء المقولي فالاشتراك لفظي. وبندرج اقتراحنا في إطار إثراء مناهج الوضع القاموسي اعتقادا منا أن اقتراحنا هذا هو آلية تخترق النظرة التقليدية الشمولية وتقلص من فوضى ترتيب المداخل القاموسية.

Key words:

Abstract

Sign

Language dictionary

Lexical input

Semantics

Vocabulary

It is a research in which we have treated the question of the disposition of polysemy in the general linguistic dictionary, considering it as a dictionary entry raising the question of the multiple meaning in a word. We have begun to define the conventional meaning of the term "polysemy" in order to distinguish its types. The lexical entries for polysemy found in the general language dictionaries reveal no distinction between its types and are subject to a legacy approach and also to a very general and irregular description. We presented a view to overcome this lapses, which we built on the design of mathematical rules that automatically generate polysemy and provide the entries that concern it in the dictionary in an organized manner. The rules we have proposed are based on the general meaning of the root word and the extent to which it means the origin of the common sense of all derivatives. The general meaning is the point of intersection between the trunk and all its derivatives. If the lexical entries at the substitution axis are arranged vertically in the dictionary and subjected to a binding relation, we say a polysemy. If an entry only partially interacts with others having similar bases without being of the same derivational origin or of the same affiliation, we say a homonymy. Our proposal is part of the enrichment of linguistic corpus processing methods, believing that our proposal is a mechanism that improves the traditional vesion and regularizes the bad order of lexical entries in the dictionary.

* Corresponding author at: Higher Institute of Languages in Tunis - University of Carthage, TUNISIA
Email : mhamedchandoul@gmail.com

وتقسيم الاشتراك إلى النوعين المذكورين لا أثر له في الآراء المعجمية عند علماء اللغة العرب القدماء رغم أن منهج الوصف القائم على تصنيف الظواهر اللغوية إلى لفظية ومعنوية ثم تصنيف كل من اللفظي والمعنوي إلى أنواع كان سائدا قديما. فلا يورد اللغويون في الدراسات المعجمية القديمة تقسيما للاشتراك إلى لفظي ودلالي، وإنما يذكر مصطلح "اشتراك" على وجه الإجمال، وذلك أثناء حديثهم عن التجميع المعجمي للمفردات كالترادف والتضاد والتضمن، وفي إطار ما يذكرون من نماذج في سياق تعريف شمولي يعتبرون فيه الاشتراك ما اتحد لفظه واختلف معناه دون بحث دقيق في طبيعة ما يجمع بين الألفاظ المشتركة وما يباعد بينها مبنى ومعنى⁽⁵⁾.

2. المشترك وأثار مقارنة ترتيبه في القواميس العربية التقليدية

أبرز المقاربات في ذلك هي المقاربات التي نجد ملامح لها في القواميس اللغوية العربية العامة كالقاموس المحيط للفيروز آبادي قديما والمعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية بالقاهرة في العصر الحديث. وتتجلى هذه المقاربة في معالجة مظاهر الاشتراك حالة بحالة في إطار منهج في الترتيب عماده الانطلاق من الجذع الأصلي المتولد من الجذر الصامت الافتراضي للمفردة وصولا إلى مختلف ما يضعه صاحب القاموس تحت ذلك الجذر من المفردات. ومن الأمثلة على ذلك الأمثلة الأربعة التالية مما ورد في "القاموس المحيط" للفيروز آبادي، و"المعجم الوسيط" لمجمع اللغة العربية بالقاهرة. وهذه الأمثلة هي: جون، حرث، عدل، إقليد، حيث عرض هذان القاموسان معاني هذه المداخل كما يلي:

يرى بعض الباحثين أن القاموس ليس سوى عمل شكلي يتجه فيه صاحبه "إلى دراسة قائمة من الكلمات"⁽¹⁾ لا تربط بينها أي علاقة عضوية "تدخلها في علاقة خلافية مع بقية الوحدات أيا كان موضعها في النظام"⁽²⁾، أي إنه عملية جمع لمفردات صامتة تغيب فيها علاقات الترابط. إلا أن الدرس المعجمي الحديث ميز بين المعجم الصناعي المكتوب الذي يطلق عليه أحيانا مصطلح "قاموس" والذي يقابله في الفرنسية مصطلح: Dictionnaire، والمعجم الطبيعي العام للجماعة اللغوية الواحدة الذي يوجد في أذهان الأفراد بقدر قدرة كل واحد منهم على الأخذ منه، والذي يقابله في الفرنسية مصطلح: Lexique⁽³⁾، ثم جعل تأليف القواميس داخل نظرية متكاملة تجعل منه عملا يخضع للنظم، ذلك أن ما يصطلح عليه اليوم بالنظرية المعجمية (théorie lexicale) هو علم يتضمن فرعين من البحوث: فرع "المعجمية النظرية" (Lexicologie) وفرع المعجمية التطبيقية (Lexicographie). ويندرج بحثنا هذا في إطار هذين الفرعين لتعالج فيه مسألة ترتيب المشترك في القاموس اللغوي العربي العام من خلال ما يتجسم من هذه المسألة على مستوى المداخل القاموسية محاولين استنباط ما يبعد مقاربات لاستخراج بعض المبادئ والقواعد العامة التي تدعم نظامية التأليف القاموسي.

1. الاشتراك على المستوى الاصطلاحي

اهتمت الدراسات اللسانية الحديثة بمسألة الاشتراك في إطار البحوث التي تناولت علم الدلالة. فسعت إلى تبين مظاهر الاشتراك المختلفة على المستويين الشكلي والدلالي من أجل معرفة العلاقات التي يوفرها الاشتراك في البحث المعجمي. وقد انتهت في ذلك إلى تقسيم الاشتراك إلى نوعين: اشتراك لفظي

المعجم الوسيط	القاموس المحيط
(الجون): الأسود. - والأبيض (ضد). - والنور. - والظلمة (ضد). - والأسود تخالطه حمرة (ج) جون. - وطرف القوس.	الْجَوْنُ: النَّبَاتُ يَضْرِبُ إِلَى السَّوَادِ مِنْ خُضْرَتِهِ، وَالْأَخْمَرُ، وَالْأَبْيَضُ، وَالْأَسْوَدُ، وَالنَّهَارُ
(الحرث): الزرع (...). - والأرض المحروثة. - والطريق المثار بالحوافر (...). وحرث الدنيا: متاعها من مال وبنين وغيرهما. وحرث الآخرة: العمل الصالح الباقي. - والثواب والنصيب.	الْحَرْثُ: الْكَسْبُ، وَجَمْعُ الْمَالِ، وَالْجَمْعُ بَيْنَ أَرْبَعِ نِسْوَةٍ، وَالنِّكَاحُ بِالْمُبَالِغَةِ، وَالْمَحَبَّةُ الْمَكْدُودَةُ بِالْحَوَافِرِ، وَأَصْلُ جُرَادِنِ الْجَمَارِ، وَالسَّيْرُ عَلَى الظَّهْرِ حَتَّى يَهْزَلَ، وَالزَّرْعُ، وَتَحْرِيكُ النَّارِ، وَالتَّفْتِيشُ، وَالتَّفَقُّهَ، وَتَهَيَّئِ الْحَرَثَ، كَسْحَابِ، فُرْضَتِ فِي طَرْفِ الْقَوْسِ يَقَعُ فِيهَا الْوَتَرُ.
(عَدَل) عدلا وعدولا مال (...). - وإليه: رجع، - وفي أمره عدلا وعدالة ومعدلة: استقام، - وفي حكمه حكم بالعدل (...). - الشيء عدلا: أقامه وسواه (...). (عدل) عدالة وعدولة كان عدلا	الْعَدْلُ: ضِدُّ الْجَوْرِ، (...)، كَالْعَدَالَةِ (...). عَدَلَ يَغْدِلُ، (...). رَجُلٌ عَدْلٌ، وَامْرَأَةٌ عَدْلٌ وَعَدْلَةٌ (...) وَالْعَدْلُ: الْمَثَلُ وَالنَّظِيرُ.
(الناموس): صاحب سر الرجل والذي يطلعه دون غيره على باطن أمره. - وجبريل. - والوصي. - والقانون أو الشريعة (مو). - والحاقد. - وبيت الصائد يستتر فيه عن الصيد. - وبيت الراهب. - وماوى الأسد.	الْناْمُوسُ: صَاحِبُ السَّرِّ، الْمُطَّلَعُ عَلَى بَاطِنِ أَمْرِكَ، أَوْ صَاحِبُ سِرِّ الْخَيْرِ، وَجِبْرِيلُ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَالْحَادِقُ، وَمَنْ يَلْطَفُ مَدْخَلَهُ، وَقَتْرَةُ الصَّائِدِ.

أن أصحاب هذا الاتجاه يذهبون إلى أن الاشتراك دلالي، وتبعاً لذلك يعتبرون الوحدة المعجمية التي تعدّ من المشترك، مدخلا واحداً يتفرع إلى مداليل متعددة بحسب ما يشهده معنى تلك الوحدة من تبدل عبر الزمن. ومن أبرز رواد هذا الاتجاه آلان راي (Rey, A.) في قاموس "روبار الصغير" (Le Petit Robert). ومن الأمثلة على هذا النوع من المعالجة في القاموس المذكور، كلمة "éclat"، فهي تعالج بالطريقة التالية التي نكتفي مما ذكره آلان راي من تعريفها بما يلي إذ غايتنا من هذا المثال بيان طريقة ترتيب المعاني في نص التعريف لا التعريف في حد ذاته:

« I- 10 Eclat : Fragment d'un corps qui éclate, qu'on brise...20 (XVe) Bruit violent et soudain de ce qui éclate...

II- (XVI e) 10 Intensité d'une lumière vive et brillante...20 Vivacité et fraîcheur (d'une couleur)... 30 Fig. Caractère de ce qui est brillant, magnifique. V. luxe, magnificence, richesse... »⁽⁸⁾.

فالملاحظ في تعريف هذا المدخل أن آلان راي يرتب المعاني ترتيباً تاريخياً تنازلياً بدءاً بالمعاني المتداولة في عصرنا الحاضر وانتهاء بالمعنى التاريخي الأول. وهو يتبع هذا المنهج في سائر ما يتناولها من المداخل بما يجعل مقاربتة هذه مقاربة منتظمة وترتيبه للمشارك ترتيباً يخضع لقاعدة مطردة.

2) **الاتجاه الآني:** وهو عكس الاتجاه السابق، فهو يقدم دلالة الكلمة التي هي من للمشارك في مرحلة استعمالها الحالي من غير تعقب لما شهدته من تطور في مراحل تاريخية سابقة. وبالتالي فإن أصحاب هذا الاتجاه يعتبرون الاشتراك الدلالي اشتراكاً لفظياً لأنهم يعتبرون كل معنى مسند إلى مفردة ما يمثل معنى مستقلاً. وممن يذهب هذا المذهب عدد من المعجميين منهم جون دي بوا (Dubois, J.) في كتاب "مقدمة للمعجمية التطبيقية: القاموس" (Introduction à la lexicographie: le dictionnaire) الذي ألفه بالاشتراك مع كلود دي بوا (Dubois, Claude) والذي صدر بفرنسا عن دار لاروس سنة 197، وكذلك. إيفور مالتشوك (Igor, A) وآلان بولغار (Alain) Polguère) وأندري كلاس (Clas, André) في كتابهم الجماعي "مقدمة للمعجمية التفسيرية والانندماجية" (Introduction à la lexicologie explicative et combinatoire).

فالأخوين دي بوا نصّاً نصّاً صريحاً على أن كلمتين متجانستين صوتياً ومنتميتين إلى نفس المقولة المعجمية تعدّان مدخلين مختلفين يعرف كل منهما تعريفاً خاصاً به⁽⁹⁾. ومن الأمثلة التي أوردها نموذجاً لهذه المعالجة الفعل « Appliquer » (طبق) باعتباره مشتركاً لفظياً. ومما ذكره من معانيه نقلاً من "قاموس الفرنسية المعاصرة" (DICTIONNAIRE DU FRANÇAIS CONTEMPORAIN) ومن قاموس "العروس الكبير للغة الفرنسية" (GRAND

يتبين من هذه الأمثلة الأربعة أن معالجة المشترك في القاموس العربي من خلال القاموس المحيط والمعجم الوسيط لا تتم وفقاً لمنهج معين في الترتيب بل وفقاً لطريقة تراكمية ليس الغاية منها إلا بيان المعاني المتعددة للمدخل القاموسي.

والملاحظ أيضاً أن طريقة عرض المعاني ليس فيها ما يمكن به أن نميز بين الخصائص الشكلية لدوالها. فكلمة "العدل" التي بمعنى إزالة الجور كما يعكس ذلك المثال (3)، هي اسم. وكلمة "العدل" التي هي بمعنى الرجل العادل في المثال نفسه، هي صفة. فنحن إذن أمام كلمتين تختلفان مقولياً. وبالتالي فهما من الاشتراك اللفظي. إلا أن مؤلفي القاموسين يضعان هذا المدخل بمقولاتيه المختلفتين في سياق واحد اعتقاداً منهما أنه كلمة واحدة، وهو ما يخل بمبدأ نظامية الترتيب لعدم التمييز المقولي بين نوعي الاشتراك وغياب الوعي به. بل إن عدم التمييز بين نوعي الاشتراك قد أدى أيضاً بصاحب القاموسين إلى فوضى أخرى في الترتيب تتجلى في مظهرين: الأول يتجلى في المثال (1) حيث اعتبر التضاد مظهر اشتراك في المدخل "جَوْن" إذ أسندا لهذا المدخل معنيي النور والظلمة، والسواد والبياض.

والمظهر الثاني يتجلى في المثال (4) حيث وُضع المعنى "قانون" ضمن معاني "ناموس" مع أن كلمة "ناموس" بالمعنى المذكور هي كلمة أعجمية من اليونانية⁽⁶⁾ "νόμος" فيكون صاحب القاموسين قد أدرجا بذلك كلمة "ناموس" الأعجمية تحت جذر عربي لا صلة له بها⁽⁷⁾.

تقدم لنا هذه الأمثلة الأربعة إذن، صورة ولو منقوصة، عن كيفية تواجد المشترك في القاموس اللغوي العربي. وأبرز ما تكشف عنه أن للاشتراك مفهومًا ضبابياً عند عدد من أصحاب القواميس العامة. فالخلط بين مظاهره الشكلية وعدم التمييز بينها ملحوظ في ما ذكرنا من الأمثلة، كما أن الخلط بين مظاهره الدلالية ملحوظ أيضاً إذ تبرز الأمثلة التي أوردها مفهومًا شمولياً للاشتراك يستوعب أيضاً دلالة مصطلح "تضاد" (Antonymie).

هذه الضبابية قد انعكس أثرها على طريقة عرض المداخل القاموسية التي تعدّ من المشترك. فبدا ترتيب هذه المداخل اعتباطياً لا اعتبار فيه لانتمائها المقولي ولا تمييز بين ما هو عربي منها وما هو أعجمي. فتداخلت بذلك مظاهر الاشتراك اللفظي ومظاهر الاشتراك الدلالي.

3- المشترك وترتيبه في القواميس الغربية الحديثة

يُعالج أصحاب القواميس الغربية الحديثة المشترك تبعاً لمنهج في الوضع يعتبرون فيه هذا المظهر من المفردات مظهراً شكلياً، لكن منهج معالجتهم له يتنازع اتجاهان في الترتيب: اتجاه يسمى اتجاهها زمانياً (diachronique)، والاتجاه الآخر يسمى اتجاهها أنياً (synchronique).

1) **الاتجاه الزماني:** وهو الذي يعرض دلالة المفردة في نص التعريف بالإحالة إلى مراحل تطورها التاريخي. ومعنى هذا

(LAROUSSE DE LA LANGUE FRANÇAISE)

المعاني الثلاثة التالية⁽¹⁰⁾:

- Appliquer : mettre une chose sur une autre de manière qu'elle y adhère. ex : appliquer une couche de peinture sur une porte.

- Appliquer : mettre en pratique un procédé, une théorie. ex : appliquer les théorèmes que vous connaissez au problème que je viens de donner.

- Appliquer : porter beaucoup de soin, d'attention à quelque chose. ex : il s'applique à garder tout son calme.

أما مالتشوك ورفيقاه آلان بولغار وأندري كلاس فهم مثل الأخوين دي بوا، يعتبرون في معالجتهم القاموسية الآنية لمفردات اللغة، الاشتراك اشتراكاً لفظياً؛ يذكرون معانيه حالة بحالة وينسبون كل معنى منها إلى مدخل مستقل، وهم في ذلك يوردون كلمة «vendre» (بَاعَ) مثلاً لمنهجهم في التعريف. فيذكرون نماذج من استعمالها الحديث ودلالاتها السياقية في هذه النماذج مما وجدوه مدوّناً في "قاعدة البيانات النصية المحوسّبة للغة الفرنسية" (BDTi)⁽¹¹⁾. وما يذكرونه مما يرونه من مظاهر استعمالها الحديث ما يلي⁽¹²⁾:

- il connote la disposition de privilégier le gain au détriment des considérations morales : Alain a vendu son ordinateur pour trois bouteilles de Château-Margaux.

- il connote la capacité de persuader en évoquant les avantages ou gains possibles :

a) vendre des frigidaires aux esquimaux.

b) Au marché, on vendait des vélos neufs pour cent dollars.

هذان الاستعمالان هما بالنسبة إلى المؤلفين الثلاثة نموذجان لمظاهر استعمال الفعل "باع" المعبرة عن متطلبات الحياة المعاصرة بغض النظر عن مدى مطابقة هذه المظاهر أو اختلافها عن وجوه الاستعمال القديمة للفعل المذكور. وبالتالي فإن المعاني التي تحملها هذه الاستعمالات هي عندهم معان آنية⁽¹³⁾.

ويتضح من خلال ما يذكرونه من مختلف أمثلة الاستعمال الآني لكلمة "باع" أنهم يرتبون هذه المعاني بدءاً بالشائع منها وانتهاءً بما هو من الدلالات المجازية والمعاني السياقية المخصوصة.

4. تصور قواعد وضع المداخل القاموسية وتوليد المشترك

لئن كانت النظرة إلى طريقة ترتيب المشترك في القواميس اللغوية العربية في الفقرة 2 أعلاه نظرة وصفية تتسم بالشمول وتبين مظاهر عامة من انعدام النظامية في التعامل مع المداخل القاموسية التي تتعدد معانيها فإننا نحاول في هذه الفقرة أن نقدم آلية تخترق تلك النظرة الشمولية وتفضي إلى

حصر مظاهر الاشتراك التي تنعكس على مستوى كل مدخل قاموسي، علّ ذلك يساعد على التوصل إلى طريقة نستطيع بها التحكم في ترتيب تلك المظاهر مستفيدين في ذلك من اتجاهات التأليف القاموسي الغربية الحديثة ومن تمييزنا بين الاشتراك اللفظي والاشتراك الدلالي. وتتمثل هذه الآلية في شبكة من القواعد يمكن أن نسميها قواعد وضع المداخل القاموسية وتوليد المشترك.

ونستند في ضبط هذه القواعد إلى المبدأ العام في النظرية اللسانية العربية الذي يعتبر فيه علماء اللغة الثلاثي أكثر البنى تمكناً. فهؤلاء العلماء يرون أنّ الثلاثي هو الغالب مقارنة بغيره من البنى الأخرى التي تصاغ عليها مفردات اللغة العربية، وهي بنى الثنائي والرباعي والخماسي. ولذلك عدوه أصلاً للاشتقاق ومقياساً لتمييز العناصر الأصلية من غير الأصلية، والزائدة من غير الزائدة في الكلمة.

وقد اتخذ المعجميون هذه البنية عماداً لقواعد وضع المداخل القاموسية. فاعتبروا الجذر الثلاثي هو أساس كل مدخل، لكنهم اختلفوا في وجوه التصرف فيه وذلك بحسب تصور كل واحد منهم لمنهج الوضع الذي يراه مناسباً لقاموسه.

وإمكانات التصرف هذه توفر على المستوى النظري ثماني قواعد لوضع المداخل القاموسية وذلك وفقاً لعلاقة الثابت (ث) بالمتحول (م). وهذه القواعد هي:

ق 1: ث 1 ث 2 ث 3

ق 2: م 1 م 2 م 3

ق 3: ث 1 ث 2 م

ق 4: ث 1 م 2 ث 2

ق 5: م 1 ث 1 ث 2

ق 6: م 1 م 2 ث

ق 7: ث 1 م 2 م

ق 8: م 1 ث 2 م

هذه هي القواعد الممكنة التي يفرض إليها المدخل الرئيسي وهو الجذر الثلاثي، وذلك عند تحريكه أفقياً، أي على مستوى المحور النسقي، قصد وضع المداخل الجذعية. إلا أن هذه القواعد الثمانية ليس منها ما هو متبع في القواميس اللغوية العامة إلا القواعد الأربع الأولى. أما الأربع الأخرى فهي ممكنة أيضاً لكنها بطيئة الاشتغال في وضع القواميس العامة⁽¹⁴⁾. ولذلك فإننا نكتفي بالحديث عن الأربع الأولى لنبين أثر كل قاعدة (ق) منها في استحضار المشترك وكيف انعكس ذلك على مستوى ترتيب المداخل في القواميس العربية:

• ق 1: ث 1 ث 2 ث 3

هذه القاعدة لا تولّد من الناحية العملية، إلا جذعاً واحداً يكون المفردة الأولى من سلسلة ما يشق من الجذوع الأخرى، لأن

عقل ← **عَقَلَ** بَطْنُ المريض بعدما اسْتَطَلَقَ: اسْتَمْسَكَ ؛ **عَقَلَ** المعتوه ونحوه والصبي: إذا أدرك وَزَكَ ؛ **وعَقَلْتُ** البعير **عَقْلًا** : شددتُ يده بالعِقال أي الرباط⁽¹⁸⁾.

علق ← **العلق**: المرأة التي لا تحبّ غير زوجها: **و- من النوق**: التي تألف الفحل ولا تراءم البؤ ؛ **و- المرأة** إذا أرضعت ولد غيرها⁽¹⁹⁾.

لقع ← **لَقَعَت الشيء**: رميت به ؛ **لَقَعَهُ** بعينه: أصابه بها ؛ **لَقَعَهُ** ببعرة: رماه به⁽²⁰⁾.

• ق 3: 1 ث 2 م

هي قاعدة اتُّبِعَتْ في القواميس التي اعتمدت على الترتيب الألفبائي بحسب الحرفين الأولين من الكلمة كما هو الحال في قاموس "المصباح المنير" للفيومي و"أساس البلاغة" للزمخشري قديما، و"المعجم الوسيط" لمجمع اللغة العربية بالقاهرة حديثا. وتتجلى هذه القاعدة في مثل عبارة "باب العين والقاف" وما يثلاثهما كما هو الحال في المصباح المنير، وعبارة "باب العين : العين مع القاف" كما في الأساس، وعبارة "باب القاف" كما في المعجم الوسيط.

ويبرز المشترك حسب هذه القاعدة، بالكيفية التي يتجلى بها في القاعدة م 1 م 2 م 3 السابقة الذكر، أي تبعا لما يتوفر منه في مشتقات كل مدخل جذعي. ومثال ذلك في "أساس البلاغة" من الباب الذي ذكرناه منه:

ع ق ل ← **اعتقل** الفارس رمحه: وضعه بين ركابه وسرجه. **واعْتَقَلَ** الرَّحْلَ والسرج وتعقلهما: إذا ثنى رجله على القربوس أو القادمة، **واعْتَقَلَ** الشاة: وضع رجلها بين فخذيه وساقه فاحتلبها⁽²¹⁾.

• ق 4: 2 ث 1 م

هذه القاعدة هي القاعدة المتبعة في القواميس اللغوية العامة لتي اعتمدت ترتيب المداخل بحسب الحرف الأخير من الكلمة كما في "القاموس المحيط" للفيروزآبادي، و"تاج العروس" للزبيدي، حيث يُحَرِّك وسط الكلمة ويثبّت طرفها. ويُعَبَّرُ عن هذه القاعدة في مثل هذه القواميس بعبارة مثل: "باب كذا، فصل كذا" كما في القاموس، أو "فصل كذا مع كذا" كما في التاج، حيث يراد من كلمة "باب" الحرف الأخير الذي تنتهي به الكلمة، ومن كلمة "فصل" الحرف الأول منها. ومثل ذلك كلمة "أرض"، فإنها تأتي في القاموسين المذكورين في باب الضاد/ فصل الهمزة⁽²²⁾.

ويتولّد المشترك حسب هذه القاعدة بالكيفية نفسها في القواعد السابقة. فكلّمة "أرض" التي ذكرناها آنفا والتي هي من المشترك، وردت في القاموس المحيط والتاج ضمن المدخل نفسه (أرض) الموجود في القواميس الأخرى المختلفة عنهما في القاعدة. وقد تجلّت في القاموس المحيط من حيث هي مدخل من الاشتراك كما يلي:

ثبات الحروف المكونة لهذا الجذر في مواقعها على المستويين الأفقي والعمودي، لا يعطي لتلك الحروف قيمة إضافية عندما تُحوَّل إلى جذع. ومثال ذلك (ك ت ب) ← **كَتَبَ**.

ولا يؤدي تطبيق هذه القاعدة إلا إلى وجود المشترك في المداخل المعجمية. ويمثل ذلك نوعان من القواميس العربية: النوع الأول هي القواميس التي اتخذت المشترك أو الأضداد موضوعا لها. ومن هذه القواميس كتاب "ما اتفق لفظه واختلف معناه" للمبرد، وكتاب "الأضداد" لأبي الطيب اللغوي. ومثال المشترك مما ذكره المبرد "قولك: وَجَدْتُ شَيْئًا، إِذَا أَرَدْتُ وَجَدَانِ الضَّائِلَةِ، وَوَجَدْتُ عَلَى الرَّجُلِ، مِنَ الْمَوْجِدَةِ، وَوَجَدْتُ زَيْدًا كَرِيمًا أَيْ عَلِمْتُ"⁽¹⁵⁾. ومثال الأضداد "قولهم: جَلَلٌ لِلصَّغِيرِ وَلِلْكَبِيرِ، وَالْجَوْنُ لِلْأَسْوَدِ وَالْأَبْيَضِ"⁽¹⁶⁾.

وأما النوع الثاني فهو القواميس التي اعتمدت تصنيف المواد بحسب المواضيع. فتصنيف المواد بحسب المواضيع في هذه القواميس هو ما يفرض أن يكون أغلب المداخل من المشترك، لأن كل مدخل فيها هو بمثابة كلمة تمثل محورا لما يتعدد من معانيها بحسب ما يرد فيها من وجوه الاستعمال. ومثاله ما نجده في "المنجد" لأبي الحسن علي الهنائي الملقب بـ"كراع النمل" (ت حوالي سنة 316 هـ / 928 م). ففي باب "صنوف الحيوان من الناس والسباع" على سبيل المثال، نجد⁽¹⁷⁾:

- "الحُرُّ ضِدُّ العَبْدِ، والحُرُّ: الحَيَّةُ، والحُرُّ: سَوَادٌ فِي ظَاهِرِ أَذْنِي الْفَرَسِ، وَحُرُّ الدَّارِ: وَسْطُهَا وَخَيْرُهَا، والحُرُّ: الصَّقَرُ"

- الضَّبُعُ ، ساكنة البناء: العَصْدُ. والضَّبُعُ : ضَرْبٌ مِنَ السَّيْرِ (...). والضَّبُعُ أيضًا: مصدر ضَبَعَ القَوْمُ إِلَى الصِّلَحِ، إِذَا مَالُوا إِلَيْهِ وَأَرَادُوهُ.

- الكَلْبُ : طَرَفُ الْأَكْمَةِ. والكَلْبُ : جَبَلٌ بِالْيَمَامَةِ (...) وَكُلُّ شَيْءٍ أَوْثَقَتْ بِهِ شَيْئًا فَهُوَ كَلْبٌ. وَكَلْبُ السَّيْفِ: دُوَابَّتُهُ.

• ق 2: 1 م 2 م 3

هي قاعدة تسمح بكل إمكانيات التقلب الأفقي لأصول الجذر. كما تتيح لكل أصل من تلك الأصول بالتحرك عموديا، فيكتسب قيمة حرفية جديدة على عدد الحروف العربية الثمانية والعشرين. وعليه فإن هذه القاعدة هي القاعدة الوحيدة التي تقدم كل الرصيد النظري والمستعمل من مفردات العربية. وأوّل من طبق هذه القاعدة الخليل ابن أحمد الفراهيدي في كتابه "العين".

وتتجلى مقولّة المشترك حسب هذه القاعدة، تبعا لما يتوفر منه في مشتقات كل مدخل جذعي، أي إن كل جذع يوفر من المشترك ما هو موجود في الاستعمال، مثال ذلك من كتاب "العين": (ع ق ل، ع ل ق، ق ل ع، ل ع ق، ل ق ع مستعملات)، حيث يتداعى من رصيد الاشتراك في مداخل مثل "عقل" و"علق" و"لقع" ما يلي:

6- التصور المنهجي المحتمل في ترتيب المشترك في القاموس اللغوي العام العربي

نذكر في هذا الصدد بالمنهجين الزماني والآني اللذين اتبعنا في القواميس الغربية الحديثة واللذين أشرنا إليهما في الفقرة: 3 من هذا البحث. ونشير إلى أن معالجة الاشتراك فيهما تفضي في نهاية المطاف، إلى نتيجة واحدة هي تجميع معاني المشترك وتقديمها مرتبة بحسب ما يتولد عن كل مدخل من معانٍ سياقية، فلا اختلاف رئيسي بينهما بالتالي، إلا في زاوية النظر التاريخية إلى دلالة المفردات. فأحدهما يتقصى دلالة المفردة في تاريخها الطويل، والآخر يكتفي بحقبة زمنية فقط. ولذا، فإن الخطة العامة المتبعة فيهما لمعالجة الاشتراك تبدو صالحة عموماً وإن اختلفت نتائج البحث عن فروع المعنى الرئيسي كمّا. ولذا، فإنه يمكن الاستفادة من هذين المنهجين في وضع القاموس اللغوي العام العربي. إلا أننا ندعم ذلك باقتراح خطة من أربعة عناصر نرى أنها تساعد على تطبيق المنهجين المذكورين وعلى تجاوز ما عليه القاموس العربي من هنات في تناول الاشتراك. وهذه العناصر الأربعة هي التالية:

(1) اختيار القاعدة المناسبة: وذلك لترتيب مختلف مداخل القاموس التي يكون ترتيب مداخل المشترك في نصوص التعريف امتداداً داخلياً لها. ولا تعدو هذه القاعدة أن تكون إحدى القواعد الثماني التي ذكرنا في الفقرة: 4، مع العلم أن القاعدة: ث1 م - وهي القاعدة الثالثة (ق3) مما ذكرنا من القواعد - هي المتبعة في أغلب القواميس الحديثة لكونها أيسر الطرق بالنسبة إلى مستعمل القاموس في تقصي المواد، ذلك أن قيامها على الترتيب الأبجدي حسب الحرف الأول من الكلمة معرأة من الزوائد يمكن الباحث من سهولة الوقوف على المفردة وفروعا داخل القاموس.

(2) الانضواء والانتماء: نعني بالانضواء أن يتضمن كل مدخل جذري مختلف ما يرتبط به من المداخل الجذعية المتجانسة كمداخل الفعل اللازم والفعل المتعدي اللذين يكونان على وزن واحد، ومداخل الأسماء التي تتفق في اللفظ، ومداخل الصفات التي تشترك في الصيغة، ومداخل الأسماء والصفات ذات التأليف الصوتي الواحد. وإذن، فإن المدخل الجذري هو الذي يكون المدخل الرئيسي باعتباره حاملاً للأصول التي يتقاطع فيها مختلف ما يرتبط به من المداخل الفرعية. ونتيجة لذلك ينبغي داخل القاموس نوع من العلاقات هي علاقات الاحتواء التي تتجلى في انضواء متجانسات من المفردات تعد فروعا لمداخل رئيسية تُعتبر أصولاً.

ونعني بالانتماء اندراج المداخل الفرعية في المدخل الرئيسي بحكم الاشتراك الجذري. وتؤسس هذه العلاقة علاقة تقابل مع علاقة الانضواء.

هذان النوعان من العلاقات من شأنهما أن يحددا طبيعة الصلة بين الجذور والجذوع، والاشتراك اللفظي والاشتراك الدلالي. فعلاقة الانضواء قادرة على تنظيم مداخل الاشتراك الفرعية التي تكون دلالاتها متآنية بالمجاز بحسب علاقات مجازية

الأرض ← اسم جنس؛ وأسفل قوائم الدابة؛ وكل ما سفل؛ والزكّام؛ والنفضة؛ والرغدة⁽²³⁾.

خلاصة ما ننهي إليه من عرض هذه القواعد أن أصحاب القواميس العربية قد تفتنوا إلى بعض القواعد الممكنة التي توفرها اللغة العربية لوضع المداخل القاموسية. فاختار كل واحد منهم ما رآه مناسباً مما انتهى إليه منها لتأليف قاموسه. والملاحظ في ذلك أن اختلافهم في طرق ترتيب المداخل كان نتيجة تباينهم في اختيار قواعد ذلك الترتيب سواء أكانوا واعين بعدد هذه القواعد أم غير واعين، ومدرّكين لمدى طاقاتها التوليدية أم غير مدرّكين. فهذه القواعد هي في الحقيقة، متفاوتة القدرة على استدعاء المداخل القاموسية الجذرية منها والجذعية، وعلى ترصيف المشترك تبعاً لما يتوفر في كل مقولة من المعاني. فلا يبقى بالتالي إلا تدخل صاحب القاموس لترتيب معاني كل مدخل ترتيباً منتظماً. وهذا يدعو إلى السؤال عن الكيفية التي يمكن أن يحصل بها هذا الترتيب.

5- كيفية ترتيب المشترك في القاموس اللغوي العربي

تبرز القواعد أعلاه أن الاشتراك في المداخل القاموسية ظاهرة بارزة، لكنها تطفو فجأة وتغيب فجأة تبعاً للكّم الدلالي للمدخل، وهي حين ترد في مدخل من المداخل فإنها تتموضع في إطار مدخل واجب تقتضيه العلاقات الاشتقاقية حيناً، والعلاقات الدلالية حيناً آخر. وهو ما يوحي بأنه ظاهرة مفروضة فرضاً تؤدي إليها، بطريقة آلية، قواعد وضع المداخل، فلا يوليهام مؤلف القاموس نتيجة ذلك البروز الفجائي والوجود الحتمي، عناية في الترتيب تفضي إلى بناء العلاقات بين سائر ما في القاموس من المداخل. إلا أننا نشير إلى أن هذه الخصائص ذات أهمية كبرى لأنها تجعل تناول المشترك سهلاً عند وضع القاموس وهو ما يضعه في علاقة خلافية مع غيره من مكونات القاموس الأخرى كالترادف والتضمن، لأن هذه المكونات تقتضي منها مسبقاً في الجمع والوضع يكلف واضع القاموس وقتاً طويلاً وجهداً كبيراً. فالاشتراك باعتباره أحد مظاهر التجميع المفرداتي الذي يتأتى ترتيبه آلياً، تتحدد علاقته بمكونات نص القاموس الأخرى بهذه السمة. وهذه السمة هي سمة خلافية من الناحية المنهجية تجعل الاشتراك قادراً على إحداث علاقة تمايز مع غيره في عملية انتظامه وبناء على ذلك فإن آلية ظهور المشترك وفجائية بروزه وقصر مدى العلاقات التي يحدثها ترتيبه في المسرد الواحد هي أهم الخصائص التي تجعله مكوناً متميزاً في المدخل القاموسي. لكن تميزه هذا يجب أن يعيه مؤلف القاموس ويقف على مختلف تجلياته في كل مدخل مع وجوب إيجاد العلاقات الرابطة بينه وبين غيره من مظاهر التجميع المفرداتي الأخرى في المداخل القاموسية حتى يكون في علاقة اتصال متينة معها. على أن تحقيق هذه العلاقة يستوجب أولاً تصوراً منهجياً في تقديمه. فما هو هذا التصور؟

درجة بروزها فيها. وأبرز القواميس التي تجلت فيها بعض هذه العناصر هي القواميس التي أتبع في طريقة ترتيب مداخلها الترتيب الأبجدي بحسب الحرف الأول من المفردة. وأبرز هذه القواميس "المعجم الوسيط" لمجمع اللغة بالقاهرة⁽²⁶⁾. فقد لاحظنا فيه وجود العناصر (1) و(2) و(3) من الخطة التي ذكرنا في الكثير من مداخله في حين غاب العنصر (4) إذ تبين لنا انعدام الربط الدلالي بين الوحدات المتجانسة نتيجة الخلط بين ما يمثل من تلك الوحدات اشتراكا دلاليا وما يمثل منها اشتراكا لفظيا كما نلاحظ ذلك في المدخلين "ضرب" و"أضرب"، فقد وردت مختلف معانيهما في هذا القاموس مجتمعة دون تمييز وكأن المجمع قد غلب عليه الاهتمام بجمع المادة أكثر من اهتمامه بطريقة ترتيبها. فمما جاء في "ضرب" ما يلي:

- ("ضرب") الشيء ضربا، وضربانا: تحرك، و- القلب: نبض، و- العرق: هاج دمه واختلج، و- الضرس أو نحوه: اشتد وجعه وألمه، و- الرجل في الأرض: ذهب وأبعد (...) و- نهض وأسرع في السير. و- في الماء: سبح، و- في الأمر بسهم ونحوه: شارك فيه، و- عن الأمر: كف وأعرض، و- اللون إلى اللون: مال، و- بيده إلى كذا: أهوى، و- إليه: أشار، و- على المكتوب وغيره: ختم، و- النوم على أذنه: غلبه (...) و- له مثلا: ذكره له ومثل له به (...)، و- الحاسب عددا في آخر: كرره بقدر آحاد الآخر، و- له أجلا أو موعدا: حدده وعيَّنه (...). و- الخيمة ونحوها: نصبها (...)⁽²⁷⁾.

وجاء في "أضرب": (أضرب) في المكان: أقام ولم يبرح، و-: سكن لا يتحرك، و-: أطرق، و- العمال ونحوهم: كفوا عن العمل حتى تجاب طلباتهم (محدث)، و- عنه: أعرض، و- الخبز: نضج وأن أن يُنفض عنه رماده وترابه، و- القوم وغيرهم: وقع عليهم الضرب: الصقيع، و- البرد أو الريح النبات وغيره: اشتد عليه⁽²⁸⁾.

فالملاحظ في هذين المثالين أن المجمع اتبع قاعدة واضحة في الترتيب العام للمداخل خولت لكل مدخل رئيسي أن يعم ما يتفرع عنه من المداخل، كما خولت للمداخل الفرعية أن تأتلف في وحدات معجمية من المشترك بحسب انتمائها المقولي. ولئن حقق ذلك علاقات ترابط شكلية بين الوحدات المتجانسة فإن العلاقات الدلالية بقيت بين هذه الوحدات مغيبة نتيجة ذكر معاني المدخل الواحد ذكرا فوضويا دون أن نعلم أهي جميعا من الاشتراك الدلالي أم منها ما هو اشتراك لفظي فيكون ما اعتبر مدخلا واحدا مظهرا آخر من الفوضى.

إن المجمع حين يراعي في قاموسه خطة واضحة في التعامل مع العلاقات الدلالية في نص التعريف القاموسي يكون قد استكمل على وجه العموم عناصر الخطة التي اقترحناها للتوصل إلى منهج في الترتيب يمكن أن يصبح نموذجا لجزء من بنية داخلية لقاموس لغوي عام. فمنهج الوضع الذي يوفر علاقات الترابط الشكلي والدلالي داخل القاموس هو المنهج الذي يبني قاموسا يتناسك داخليا ويجعل الاشتراك مكونا متميزا في النص

معينة. وعلاقات الانتماء قادرة على تحديد الجوانب الشكلية للمداخل، وهي جوانب متى تبيَّناها استطعنا تمييز الاشتراك الدلالي عن الاشتراك اللفظي واجتناب الخلط بينهما في عمليات الترتيب. وتبعاً لذلك تصبح معرفة هذه الجوانب الشكلية ضرورية. ونحن نراها متمثلة في ثلاث خصائص بناء على ما تتطلبه الوحدة المعجمية من سمات التفرد العامة. وهذه الخصائص الثلاث هي⁽²⁴⁾:

- اختلاف الانتماء المقولي (Appartenance catégoriale) كأن يكون اللفظ في استعمال من استعمالاته اسما، وفي استعمال آخر صفة، مثل: الخبّ: الغش والخداع / الخبّ والخبّ - بكسر الخاء وبفتحها: المخادع.

- اختلاف الأصل الاشتقاقي كأن يكون أحد اللفظين عربيا والآخر أعجميا، مثل: "ناموس" بمعنى "الحاذق"، و"ناموس" بمعنى "قانون". فالكلمة الأولى عربية، والثانية أعجمية معربة كما أشرنا إلى ذلك في ما أوردنا من أمثلة في الفقرة 2.

- اختلاف أصل المواضعة، ويكون ذلك عندما تُسند جماعة لغوية ما إلى دال من الدوال معنى معيناً ثم تسمعه جماعة أخرى فتنتقله إلى مواضعة أخرى لا علاقة لها بالمسمى الأول اقتصادا منها في المجهود. ويطلق على هذا النوع من المواضعة مصطلح "نقل" (transfert)، ومن أمثلته في العربية كلمة "مخبرة" فهي تدلّ في مواضعها الأولى على من المزارعة. لكنها تستعمل اليوم في المجالين السياسي والإعلامي، للدلالة على تبادل الأخبار، ومن الاستعمالات في ذلك قولهم "جهاز المخابرات"، و"قام فلان بمخبرة مع فلان" أي تخابر معه في شيء ما⁽²⁵⁾.

اعتماد هذه الخصائص في التمييز بين نوعي الاشتراك يمكن أن يؤدي في القاموس اللغوي العام العربي إلى عدم الخلط بينهما عند ترتيب المداخل. وهو ما يعد خطوة بارزة في نظمنة المداخل القاموسية وجلاء ترتيبها.

(3) التفريع: نعني به توزيع الوحدات المعجمية المتولدة من المدخل الجذري الذي هو المدخل الرئيسي، إلى مداخل فرعية

بحسب الانتماء المقولي لكل مدخل منها وتبعاً لدلالاتها. وكل عملية تجميع لمداخل مختلفة يشهدها المدخل الواحد ترصد داخل النص القاموسي في شكل عش (nid) يكون بمثابة الدليل لانتشار معنى ذلك المدخل. ومن شأن هذا التفريع أن يقدم تصورا شاملا وواضحا لسلاسل المتجانسات يمكن به التمييز بسهولة بين دلالات كل مدخل وتوزيعها حسب خطة يضبطها المؤلف.

(4) الربط: ويتم بجمع الاشتراكين اللفظي والدلالي في مستويين متتاليين من المداخل دون خلط بينهما ثم ترتيب المداخل في النص القاموسي الواحد تبعا لتجانسها الصوتي وانتمائها المقولي وتعالقها الدلالي.

هذه العناصر الأربعية يصلح الأخذ بها عند تأليف قاموس جديد. أما في القواميس اللغوية العامة الموجودة فتختلف

العامّة إلى ما يمكن تحقيقه من عناصر التماسك بين مختلف مكونات النصّ القاموسي مبنى ومعنى.

الهوامش

1- ينظر مثلاً تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 313؛ وأيضا: Rey, Alain et al : Le Petit Robert, LE ROBERT, p.X

2- تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 313

3- ابن مراد : مقدمة، ص ص 8-9.

4- ينظر على سبيل المثال ، في مثل هذا التصنيف: - Lehmann & Martin - Berthet : Introduction à la lexicologie; p.71 ; Murphy : Lexical Meaning, p.83

5- ينظر مثلاً: ابن فارس : الصحابي في فقه اللغة، باب : أجناس الكلام في الاتفاق والافتراق، ص ص 152-153 : السيوطي: الزهر، الباب الخامس والعشرون، 369/1 : الزبيدي: تاج العروس، 1/ 9-10

6- ينظر: ابن مراد: الكلم الأعجمية، ص ص 394-395.

7- في اللسان لابن منظور، (قلد)، الإقليد : مُعَرَّبٌ وأصله كَلِيد، 39/ 3717.

8- Le Petit Robert, Le Robert, Paris, 1983, p.598.

9- Dubois, J. et al : Introduction à la lexicographie : le dictionnaire, p.66

10- المرجع نفسه، ص ص 68-69.

11- ذكر المؤلفون أنهم اختاروا نماذجهم من اللغة الفرنسية المعاصرة وأخذوها من قاعدة البيانات النصية المحوسبة للغة الفرنسية (BDTI)، وهذه قاعدة تشتمل على نصوص كاملة من الكتابات الأدبية والصحفية والفنية (ينظر: (Clas, André et al: Introduction à la lexicologie, p.52.181

12- ينظر: Igor A. Mel'cuk, André Clas, Alain Polguère : Introduction à la lexicologie explicative et combinatoire, pp.188-190

13- نجد الاتجاه الآتي اتجاها متبعا أيضا في القاموسية العربية الحديثة. وأهم القواميس في ذلك "معجم اللغة العربية المعاصرة" لأحمد مختار عمر. وقد جاء في التصدير أنّ غاية هذا القاموس أن يقف على الكلمات المستعملة في العصر الحديث. و ذكر في المقدمة أن مادته اتخذت من استعمالات اللغة المعاصرة، ما هو وارد منها مسموعا في نشرات الأخبار والأحاديث الدينية وغيرها وما هو وارد مكتوبا في الصحف والمجلات الواسعة الانتشار وفي كتابات كبار الأدباء وفي أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة... إلخ. والمؤلف في مداخل قاموسه هذا يعمل المشترك على أنه مشترك لفظي إذ يجعل كل المفردات المتجانسة لفظيا مداخل قائمة بذاتها.

14- القواعد 5-8 هي قواعد ممكنة لكنها بطيئة. فالقاعدة الخامسة (ق 5) تصلح عند اعتماد الترتيب الألفبائي بحسب الحرفين الأخيرين وما يثلثهما من فاء الكلمة. وهي قاعدة متحركة لأنها تستمر في الاشتغال أليا بتحريك فاء الكلمة. فإذا استنفدت الفاء ما لها من قيم حرفية مفيدة على مستوى محور الاستبدال مع العين واللام الثابتتين انتقلنا إلى ما يكون الفاء من الحروف الألفبائية المواتية، وهكذا دواليك حتى تنتهي جميع عمليات الاستبدال. فإن مدخلا مثل "شرب" يصبح بعملية القلب المكاني للعين واللام "شبر"، ثم يقع تحريك الشين قيميا، فنحصل مثلا على "صبر" و"ضبر" و"عبر" و"قبر" و"لخ". وهي وحدات يمكن أن تكون كلها أو بعضها من المشترك. غير أن هذه القاعدة لم نجد في القواميس العامة من اتبعها، إلا أنه يمكن أن تعتمد في قواميس الأبنية التي تقتضي ما جاء من كلام العرب بحسب وزن من الأوزان. وهو ما يندرج ضمن نوع آخر من الاشتراك يسمى الاشتراك الصيغي. فيرتب ما يجمع من المفردات التي تنضوي تحت صيغة "فعل" المضمومة الفاء مثلا، ترتيبا ألفبائيا بحسب الحرف الأول (فاء الكلمية) لكون هذا الحرف هو الحامل للحركة التمييزية في الصيغة. وق 6 تقتضي ترتيبا للمداخل يقوم على نظام تقفية عماده تثبيت الحرف الأخير من الكلمة وتحريك الحرفين الأول والثاني من الكلمة، وهي بالتالي عكس ق 3، وهذا عمل يجعل من القاعدة قاعدة بطيئة جدا. و ق 7 هي عكس ق 5، وتتقابل مع ق 6. و ق 8 تقتضي وضع

القاموسي الكبير دون أن يؤدي به ذلك التمييز إلى انفصاله عن بقية المكونات، لأن كل مفردات اللغة مهما كانت مظاهر تجميعها- اشتراكا كانت أو ترادفا أو تضادا أو غير ذلك- تلتقي في نهاية المطاف في حقول دلالية متعددة يعالق أحدها الآخر ويرتبط بعضها ببعض ارتباطا متينا بحسب نوع الصلة التي تجمع بين حقل وآخر. فتعالق الحقول إذن هو الذي يعلل في نهاية المطاف انتظام القاموس حين يكون هذا القاموس متماسكا داخليا، ذلك أن الحقول الدلالية تتراكب هرميا أو شجريا لتكوّن كلا متكاملا قاعدته سلسلة معينة من حقول عامة تستدعي حقولا أخرى أكثر تفصيلا وتخصيصا إلى أن تنضوي جل المفردات التي تكوّن معجم اللغة العام في حقولها. وتتماسك كل تلك المفردات في شبكة من العلاقات الدلالية المختلفة لتتصهر بذلك مظاهر الاشتراك والترادف والتضاد والتضمّن وغير ذلك في شكل هرم أو مشجر يعبر عن طريقة ما في تمثيل الكون باللغة ويشخص صورة المعجم الجماعي (lexique) للجماعة لغوية التي يمثلها، فتتلفي بالتالي صفة الفوضى عن المعجم⁽²⁹⁾.

خاتمة

لقد عولج المشترك في القاموس اللغوي العام باعتباره مدخلا يطرح قضية تعدد المعنى. ولئن بدت أبرز المقاربات التطبيقية لحل هذه المشكلة في القاموس اللغوي العام مقاربات قوامها معالجة مظاهر الاشتراك حالة بحالة، فإن الوضوح الفهمي للاشتراك ونوعه لم يكن بارزا. وقد كان لذلك انعكاسات سلبية على المستوى العملي في ما يتصل بترتيب المداخل الرئيسية وفروعها ودلالاتها في ما أنجز من القواميس اللغوية العربية العامة القديمة والحديثة، ذلك أن المقاربات التي قدمها أصحاب القواميس للمشارك على المستوى التطبيقي، هي مقاربات مبنية على إدراك محدود لمفهوم الاشتراك. فقد لاحظنا في القواميس المرتبة بحسب حروف الهجاء التي اتخذناها مثلا، ضعفا منهجيا في معالجة مداخل المشترك تجلى في انعدام وجود خطة حول تصنيف ما يتفرع عن المعنى الرئيسي من معان فرعية. ومن مظاهر انعدام هذه الخطة تداخل مظاهر الاشتراك اللفظي والاشتراك الدلالي وغياب العلاقات التي تربط بين ما يذكر من المعاني المتفرعة عن المعاني الرئيسية. ومبرر ذلك في نظرنا، هيمنة الرغبة لدى مؤلفي القواميس في جمع معاني المداخل مقابل قلة الاكترات بترتيبها أو إثبات ما بينها من وجود الربط. ولعل ذلك يعود إلى أخذ هؤلاء بالنظرة التقليدية التي تعتبر القاموس مجرد قائمة صامتة من المفردات ينكب المؤلف على جمع معانيها ويبرز باعه في شرحها ليقدمها إلى من يشدها. لذلك رأينا أنّ قضية الاشتراك من القضايا التي يجب إعادة طرحها على المستوى الاصطلاحي كي تدرك إدراكا تاما ليكون ذلك سبيلا إلى الحد من الانعكاسات السلبية لمحدودية فهمها في ما يمكن أن يؤلف من القواميس اللغوية الجديدة. واستتبعا لذلك طرحنا ثمانى قواعد رأينا أنها تساعد على فحص مداخل القواميس السائدة واقتراحنا خطة من أربعة عناصر من شأنها أن توجه مناهج وضع القواميس اللغوية

- ابن منظور (جمال الدين محمد بن مكرم) : لسان العرب، تحقيق: الكبير، عبد الله علي، وآخرون، دار المعارف، مصر، دت .
- حسان (تمام): اللغة العربية معناها ومبناها، ط 3، عالم الكتب، القاهرة، 1998.
- الزبيدي (محمد مرتضى): تاج العروس (التاج)، مكتبة دار الحياة، بيروت، 1306 هـ، ج 1.
- الزمخشري (أبو القاسم محمود بن عمر): أساس البلاغة (الأساس)، مكتبة لبنان، بيروت، 1996.
- السيوطي (جلال الدين): - المزهرة في علوم اللغة وأنواعها (المزهرة)، شرح وتعليق محمد جاد المولى بك ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، بيروت، دت، ج 1.
- شندول (محمد): التطور اللغوي في العربية الحديثة من خلال نماذج من كتب التصويب، عالم الكتب الحديث، إربد - الأردن ، 2012
- الفراهيدي (الخليل بن أحمد): كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بيروت - لبنان، 1980.
- الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب: القاموس المحيط، مادة: أرض دار الحديث، القاهرة، 2008.
- مجمع اللغة العربية بالقاهرة : المعجم الوسيط (الوسيط)، دار الدعوة، استانبول، 1989.
- المعلوف (لؤيس) : المنجد في اللغة، دار المشرق (المنجد)، بيروت، 1969.
- الهنائي، أبو الحسن علي: المنجد في اللغة، تحقيق: عمر، أحمد مختار، وآخرون، ط2، عالم الكتب، القاهرة، 1988.

2) المراجع الأعجمية

- Dubois, J. et al: Introduction à la lexicographie : le dictionnaire. LAROUSSE. Paris. 1971.
- Lehmann (Alise) & Martin-Berthet: Introduction à la lexicologie. 2e éd. Armand Colin. Paris. 2005.
- Lyons (John): Linguistics : An Introduction. Cambridge. Cambridge University Press. 1981 .
- Mel'cuk (Igor) et als : Le dictionnaire explicatif et combinatoire du français contemporain. Recherches lexic-sémantiques. Les Presses de l'Université de Montréal. Canada. 1984. T1.
- Mel'cuk (Igor A.). Clas (André). Polguère (Alain) : Introduction à la lexicologie explicative et combinatoire. éd. Duculot. Belgique. 1995.
- Rey (Alain) et als : Le Petit Robert. LE ROBERT , Paris. 1983.
- Murphy (Lynne) : Lexical Meaning. Cambridge University Press. Cambridge. 2010.

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

المؤلف محمد شندول ، (2019)، الاشتراك ودوره في ترتيب مداخل القاموس، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 11، العدد 02، جامعة حسينية بن بوعلي بالشلف، الجزائر، ص: 34-42.

المداخل بتثبيت عين الكلمة وتحريك طرفيها، وهما الفاء واللام. وهذه القاعدة بطيئة جداً أيضا.

- 15- السيوطي، 388/1.
- 16- المرجع نفسه، 388/1.
- 17- ينظر في الأمثلة المذكورة: الهنائي: المنجد في اللغة، ص ص 60-65.
- 18- الخليل: كتاب العين: باب العين والخاء والراء، 159/1 .
- 19- نفسه، 161-162/1
- 20- نفسه، 167/1
- 21- الزمخشري: الأساس (ع ق ل)، 680/1 .
- 22- يمكن أن تعتمد القاعدة المذكورة في قواميس الأبنية شأنها في ذلك شأن ق5 مثلما أشرنا إلى ذلك في التعليق: 14. فيرتب ما يجمع من المفردات التي تنضوي تحت صيغة "فعل" المضمومة العين مثلا، ترتيبا ألفبائيا بحسب الحرف الأوسط (عين الكلمة) لكون هذا الحرف هو الحامل للحركة التمييزية في الصيغة. فتمثل المفردات المجموعة مشتركا صيغا.
- 23- الفيروزآبادي: القاموس المحيط، مادة: أرض، ص 48
- 24- يندرج ما نذكره من هذه الخصائص في إطار سمات التفرد في الوحدة المعجمية. وفي هذا السياق تعد خصيصتا الانتماء المقولي والبنية الصرفية الاشتقاقية (الصيغ) من أهم سمات التفرد الشكلية للوحدة المعجمية (ينظر ابن مراد: مقدمة، ص ص 106-110).
- 25- اختلاف أصل المواضع بمعنى مصدر وضع الكلمة، هو أيضا من أحد أهم معايير التمييز بين الاشتراك الدلالي والاشتراك اللفظي (ينظر: Lyons Linguistics ; p.147). وبناء على ذلك فإن وقعت مجانسة صوتية بين وحدتين معجميتين مع اختلاف في الخصيصتين الشكليتين: الانتماء المقولي أو الأصل الاشتقاقي أو فيهما معا فإن تلك المجانسة الصوتية هي بالضرورة اشتراك لفظي.
- 26- نشير في نفس السياق إلى مثال آخر من القواميس الحديثة التي اتبعت منهجا واضحا في الوضع تحققت فيه بعض ملامح خطتنا وهو "المنجد" الذي يصدره اليوم "الأباء اليسوعيون. فواضعو هذا القاموس كانوا على وعي كبير بمنهجهم وبدت خطتهم واضحة أدركوا فيها ضرورة التفريع والربط الشكلي والدلالي بين عناصر النص القاموسي. إلا أن ذلك أدى بهم إلى جعل كل مدخل من المداخل الفرعية مشتملا على مختلف ما فيه من المفردات المستعملة، فنتج عن ذلك تشتت الوحدات المتجانسة بين المداخل الفرعية المتعددة بحيث لا يتمكن الباحث من الوقوف على المتجانسات إلا بالنظر في جذور كل المداخل الفرعية الواردة تحت نفس المدخل الجذري (ينظر في ذلك مثلا المدخل الجذري (ض رب) وفروعه الجذعية، ص ص 448-449).
- 27- مجمع : الوسيط، مادة: ضرب، 536/1.
- 28- المرجع نفسه، 536/1.
- 29- ينظر نموذج هذه الهرمية في: شندول : العربية الحديثة، ص 260.

تضارب المصالح

❖ يعلن المؤلف أنه ليس لديه تضارب في المصالح.

المراجع

1) المراجع العربية

- ابن مراد (إبراهيم) : مقدمة لنظرية المعجم (مقدمة)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.
- _____: الكلم الأعجمية في عربية نفزاوة (بالجنوب الغربي التونسي) سلسلة اللسانيات عدد 10، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 1999.
- ابن فارس (أحمد) : الصحاحي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها (الصحاحي في فقه اللغة)، تحقيق مصطفى الشويهي، بيروت، 1964.